?Imam Ali bin Abe Talib (peace be upon him) and economic justice

Assistant Lecturer:
Naji Sari Fares Al – Maliki
Basrah & Arab Gulf studies center
The University of Basrah

Abstract:

The politics which was followed by Imam Ali (peace be upon him), in particular his financial policy, an extension of the policy that ollowed by the Prophet Muhammad (peace be upon him and his family) in order to improve economic life and increased economic well-being for all the Islamic countries.

Imam Ali (peace be upon him) had a vision which was incredibly strong from his view of how could become the Islamic community. His rule was far from fanaticism as well as stir up sedition. He also tried hard to deter those sedition is in its infancy.

And in the meantime he teaches us a great example of diligence in religion and the world, by urging us to work and produce and avoiding laziness in varied economic areas of life with a view to eradicating poverty and deprivation for development and prosperity of the Islamic state.

The Islamic state flourished in the era of Imam peace be upon him through the application of Islamic law.

الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) والعدالة الاقتصادية

م.م. ناجي ساري فارس المالكي
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة

المستخلص:

لقد كانت السياسة التي انتهجها الامام علي (عليه السلام) ، وبصفة خاصة السياسة المالية امتدادا للسياسة التي أتبعها الرسول محمد (صلى الله عليه وأله وسلم) من أجل الارتقاء بالحياة الاقتصادية وزيادة الرفاه الاقتصادي في البلاد الإسلامية قاطبةً . فقد كان للإمام علي (عليه السلام) رؤية منتقاة بشدة عجيبة من نظرته لما يمكن أن يصبح عليه المجتمع الإسلامي. إذ كان حكمه بعيداً عن التعصب وإثارة الفتن ، بل حاول جاهداً ردع تلك الفتن وهي في مهدها . وفي أثناء ذلك ضرب لنا مثالاً رائعاً في الاجتهاد في الدين والدنيا ، من خلال حثه على العمل والإنتاج وتجنب التكاسل في مجلات الحياة الاقتصادية بغية القضاء على الفقر والحرمان من أجل التطور والازدهار للدولة الإسلامية . ومن ذلك فقد ازدهرت الدولة الإسلامية في عهد ألإمام عليه السلام من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية التي انتهجها عليه السلام .

المقدمة

تناول البحث مفردات عن النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال تتبع دور الإسلام في عملية تنظيم الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع. لقد طبق الإمام علي(عليه السلام) نظاماً متكاملاً في الاقتصاد لحل المشكلة الاقتصادية، والانحراف في تطبيق العدالة الإسلامية في التوزيع مركزاً على مشكلة الفقر ومعالجتها ،إذ عملألإمام علي بن أبي طالب (ع) في الحد منهما. وقد تتبع البحث قضية العدالة الاقتصادية التي أقرها الامام علي (ع) وطبقها على الفرد والمجتمع، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة الإسلامية. إن وظيفة الدولة الإسلامية العامة في رعاية شؤون الأمة تحتم على الدولة تطبيق الاقتصاد الإسلامي القائم على الحرية الاقتصادية المقيدة بما يتفق مع مصلحة الفرد والمجتمع، ومن ثم فقد تطرق البحث إلى النظام الاقتصادي وأثاره العينية على الاستقرار في الدولة الإسلامية . كما أن لعظمة ألإمام علي (ع) وكرمه وعدالته وشجاعته وصبره الفضل في تثبيت ونشر الإسلام الحنيف ، فقد جعلت عدالة ألإمام (ع) النظام الاقتصادي الإسلامي نظاماً متوازناً ومتطوراً في مختلف مجالات الحياة ومنها الاقتصادية والاجتماعية . لذلك فإن الباحثين والمفكرين يتشرفون ويفتخرون في ذكر ألإمام علي (ع) ونهجه السليم في بناء الدولة . فالبحث عن أعظم شخصية بعد نبينا محمد (ص) وهو ألإمام علي (ع) ، إذ تعجز الألسن والقلوب والاقلام عما تتحدث وتكتب عن أفكار وشخصية إمام المتقين بوصفه العارف بعلوم الاولين والآخرين ، وقد ورث هذه العلوم من ابن عمه وأخيه المصطفى محمد (عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام) .

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة العدالة الاقتصادية في عهد الامام علي (ع) والفكر الاقتصادي الإسلامي السليم وعدالته الاقتصادية ، والتعريف عن كيفية إدارة اقتصاد العالم الاسلامي أنذاك وتأثيراته الإيجابية على مجتمعاتنا الإسلامية وماكيفية النظام الاقتصادي السليم الذي يجعل من الدول الإسلامية تعمل على وفق نظام اقتصادي سليم .

فرضية البحث

استند البحث إلى فرضية معرفة النظام الاقتصادية في عهد الإمام علي عليه السلام ، والعمل على تطبيق هذا النظام في مختلف المجالات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية ، ومعرفة الأسلوب الإسلامي في الاقتصاد الذي اتخذه ألإمام (ع) ، وتشجيع الإنسان على العمل ، والقضاء على الكسل الذي يؤدي إلى الفقر .

مشكلة البحث

إن من أهم المشاكل التي تواجه مجتمعاتنا الاسلامية، عدم تطبيق العدالة الاقتصادية في هذه المجتمعات ، كما كان مطبقاً في عهد ألإمام علي (ع) ، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقراء وتخلف الدول الإسلامية عن بقية دول العالم . بسبب عدم وجود تكافل اجتماعي عادل ،مما أفضى إلى زيادة البطالة والامراض النفسية . لهذا فإن من الأهداف التي توصل إليها ألإمام (ع) أن تعيش الامة الإسلامية حياة سليمة مبنية على العدل والعمل والتعاون .لأن عدم تطبيق عدالة ألإمام علي (ع) الاقتصادية في عالمنا المعاصر أدت إلى تخلف الدول الإسلامية عن بقية دول العالم المتقدم .

التحليل والمنهجية

استند البحث إلى أربعة مباحث هي : –

المبحث الأول : – النظام الاقتصادي في الإسلام .

المبحث الثاني : – مشكلة الفقر في الإسلام وكيفية علاجها في عهد الامام علي (ع).

المبحث الثالث : – التطور الاقتصادي الإسلامي في عهد الامام علي (ع).

المبحث الرابع : – النظام الاقتصادي وأثره في الاستقرار والتطور في عهد الامام علي (ع).

الاستنتاجات والتوصيات

الهوامش والمصادر .

المبحث الأول

النظام الاقتصادي في الإسلام

لقد حددت الشريعة الإسلامية ملامح النظام الاقتصادي على وفق القيم والأصول التي يستند إليها الإسلام ، وهي تكفل الحياة الرغيدة لعموم أبناء المجتمع وتحقق ضوابط الأمن الروحي والمادي للبشرية جمعاء إذا ما أذعن المجتمع على تتبع شروطها ونظامها . إذ إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي وواقعي في غاياته وفي الطرق التي يسلكها ، وهو يتميز عن نظرة المذاهب الاشتراكية والرأسمالية والشيوعية بمميزات كثيرة استقاها من أحكام الشريعة الإسلامية التي تنظر إلى المجتمع نظرة سمحاء ينعدم فيها أشكال الاستغلال كافة .

أما الحديث عن نظرية عناصر الإنتاج وتوزيع عوائدها في المذهب الاقتصادي الإسلامي، فهناك عدم اتفاق بين الكتاب والمفكرين في المذهب الاقتصادي الإسلامي حول تعريف ماهية عناصر الإنتاج وتحديدها ، إذ يذهب بعضهم إلى تصنيفها إلى أربعة عناصر كما يراها الاقتصاديون الرأسماليون، ويذهب فريق آخر إلى تصنيف عناصر الإنتاج إلى ثلاثة عناصر لأنهم يرفضون عد رأس المال عنصرا من عناصر الإنتاج لأن عائده محرم، أما عنصر التنظيم فقد اعتبروه من ضمن عنصر العمل على اعتبار انه شكل من أشكال العمل ولكنه ذو صيغة فنية وإدارية أن النظام الاقتصادي ينطلق من الحاجة إلى التكافل الاجتماعي لتحقيق عدالة الإسلام في نظام توزيع الدخول والثروات ضمن معيار حد الكفاية ، وهو معيار نسبي غير مستقر يتطور بتطور المجتمع ، الذي يكون في حركة دائبة تصاعدية يرتقي معها هذا الحد برقي المجتمع وتقدمه ، لإخراج الأفراد من دائرة الفقر المدقع ، وذلك لتأهيله للقيام بأعباء الحياة المختلفة . كما أن التكافل الاجتماعي يعد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأفراد والدولة معا، وبالتالي فهو حق ملزم للأفراد والدولة معا. فضلاً عما يذهب إليه فريق أخر تصنيف عناصر الإنتاج إلى عنصر واحد هو عنصر العمل ، الذي يتمثل بعنصر العمل –التنظيم[١]

وهناك أثار عديدة للتخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية ، ولعل من أهم هذه الآثار التي يمكن التعرف عليها آثار التخلف الإنتاجي لهذه الدول ، وهذا التخلف الذي يمكن

الاستدلال عليه ببيان الوضع الإنتاجي بالأرقام والاحصائيات ،والواقع يؤكد أن هذه دول تقع في مؤخرة دول العالم اقتصاديا.وبما أن الدول الإسلامية تعانى من مشكلات عديدة فيطرق الإنتاج منها التخلف الزراعي والصناعي ، وكذلك الاستخراجي على الرغم من توفر الموارد الطبيعية في مختلف الدول الاسلامية.وتتسم بعض النظم الاقتصادية في الدول الإسلامية بالتخلف وتعتمد في نظامها الاقتصادي إشباع حاجات أفرادها ليس على الناتج المحلي وإنما على ناتج الدول الأخرى، ويمكن التدليل على صدق هذه المقولة بالأرقام والإحصائيات وفقا للمعايير المتعارف عليها لقياس مدى تقدم أو تخلف الدول كما يتضح من الآتي[٢]:

أ- من حيث موقع دول العالم الإسلامي في التصنيف الاقتصادي لدول العالم: جرى العرف الاقتصادي على تصنيف دول العالم من حيث مؤشرات التقدم بحسب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، إلى المجموعات الآتية :

المجموعة الأولى: منخفضة الدخل وهى ستون دولة (نصيب الفرد فيها من الناتج يتراوح بين ٧٦٥، ١٩٩٥ دولاراً في السنة) منها ٢٦ دولة إسلامية هي: (موزمبيق- تشاد- سيراليون- بنجلاديش- أوغندا- غينيا - مالي- اليمن- بنين- زامبيا- باكستان- موريتانيا- أذربيجان- غينيا- السنغال- الكاميرون- البانيا- أفغانستان- البوسنة والهرسك- الصومال- السودان- المالديف- جزر القمر- طاجكستان- النيجر- بوركينا فاسو).

المجموعة الثانية: متوسطة الدخل وهى ٨٩ دولة منها ٢١ دولة إسلامية هي (مصر- تركمنستان- سورينام- ليبيا- إندونيسيا- المغرب- سوريا- كازخستان- الاردن- الجزائر- تونس- جيبوتي- لبنان- تركيا، وهذه دول ذات الدخل المتوسط الأدنى حيث يتراوح نصيب الفرد ما بين ٧٦٦ ، ٣٠٣٥ دولاراً في السنة) ثم (الجابون- ماليزيا- العراق- فلسطين- إيران- عمان- السعودية، وهى الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى) ويتراوح نصيب الفرد فيها ما بين ٣٠٣٦، ٩٣٨٥ دولاراً في السنة فأكثر).

المجموعة الثالثة: وهى الدول ذات الدخل المرتفع وهى ٥١ دولة منها ٥ دول إسلامية هي: (الكويت- الإمارات- البحرين- بروناي- قطر) ويتراوح نصيب الفرد فيها ٩٣٨٦ دولاراً في السنة فأكثر.

ولابد من معرفة ما هية النظام الاقتصادي الذي ندعو إليه في مشروعنا الإسلامي هل هو قريب من الرأسمالية أو من الاشتراكية أو هو نظام قائم بذاته له أركانه الخاصة وملامحه المميزة القائمة على المصلحة المميزة للمسلمين فلابد من بيان صفات ذلك الاقتصاد [٣] .

لذلك فإن الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي يتألف من ثلاثة أركان رئيسية يتحدد وفقاً لها محتواه المذهبي، ويتميز بذلك عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى في خطوطها العريضة. وهذه الأركان هي كما يلي[٤] :

١ _ مبدأ الملكية المزدوجة.

٢ _ مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود.

٣ – مبدأ العدالة الاجتماعية.

أما خصائص النظام الاقتصادي الاسلاميفهي كما يأتي[٥] :

١– إقرار الملكية الخاصة ولكن بعد تكييفها ، فهي ملكية خاصة ذات طابع اجتماعي (فيها حق للمجتمع) . حتى ان مالك الخاص تخرج عنه نسبة معينة (الزكاة) .

٢– اعتماد نظام السوق المنضبط بضوابط شرعية (لا احتكار ولا تدليس ولا غش ولا ربا ، ولا اكتناز للمال ، ولا غبن ، ولا اكراه ...) .

٣– دور الدولة المهم في الحياة الاقتصادية ، فالدولة ليست حيادية ، كما أنها ليست متدخلة بكل شيء :

أ – تترك المجال لمالكي عناصر الإنتاج (الملكية الفردية) لأن ينتجوا ما يشاؤون (في دائرة المباحات) وبما يحقق لهم الربحية. لأن الملكية الخاصة تشكل الحافز (الدافع) لتحقيق الربح .

ب – تترك تسعير السلع والخدمات المنتجة لآلية السوق (العرض والطلب) في ضمن الضوابط والحدود الشرعية .

ج – إذا ما حصل خلل في الانتاج (عدم كفاية الإنتاج) أو (إنتاج سلع غير المباحات) أو أصبح هناك خلل في التسعير (كما في الاحتكار) ، أو أن هناك تلاعباً في السوق (الغش ، تلقي الركبان ، بيع الحاضر للباد .) تتدخل الدولة من خلال جهاز الحسبة لتصويب الخلل في السوق ، وإعادة الأمور إلى نصابها .

د – تقوم الدولة أيضا باستكمال النقص في الإنتاج في حال لم يقم القطاع الخاص بإنتاجه (لتدني الربحية ، أو احتياج المشروعات لرؤوس أموال كبيرة ، أو تأخر العائد زمنياً ، أو المشروعات والسلع العامة كالطرقات والجسور والإنفاق ... وغيرها)

ومن جهة أخرى فإن التصورات الوضعية آنفة الذكر للمشكلة الاقتصادية ولمعالجتها لا تتناسق مع المعطيات الإسلامية التي تؤكد[٦] :

١– **كفاية الرزق** : ويتضح ذلك من خلال جملة من الآيات الكريمة كما في قوله تعالى :

- {أليس الله بكافٍ عبده}(الزمر،٣٦) .
- {وأتاكم من كل ما سألتموه ...}(إبراهيم،٣٤) .
- {وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة}(لقمان،٢٠) .

٢ – **توكيد تقدير الأقوات** : كمظهر من مظاهر حكمته تعالى ، كما في قوله تعالى :

- { وقدّر فيها أقواتها}(فصلت،١٠) .

{وفي السماء رزقكم وما توعدون}(الذاريات،٢٢) .

٣– نبذ بعض الممارسات الجاهلية : –فقد انتقد القرآن الكريم الكثير من ممارسات الجاهلية مثل قتل الأولاد ووأد البنات ، قال الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم : –

- { ولاتقتلوا أولادكم من إملاق}(الأنعام،١٥١) .
- { ولاتقتلواأولادكم خشية إملاق}(الإسراء،٣١) .
- { وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت} (التكوير،٨).

٤ – **الدعوة الى التكاثر والتناسل** : فقد دعت السنة النبوية إلى ذلك ، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : "تناسلوا تكاثروا فإني مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة ".

٥– أما المشكلة الاقتصادية ببعدها الفني (باعتبارها مشكلة اختيار) فهذه مما **لا ينكره الإسلام**، بل أن مقتضيات الخطاب القرآني لتؤكد ذلك .

فمنذ خروج آدم عليه السلام من الجنة ناداه ربه: **{إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى. وإنك لا تضما فيها ولا تضحى}** ، ودلالة الخطاب القرآني تفيد أن وجود الإنسان خارج الجنة ينطوي على سيل الحاجات التي تستلزم السعي والعمل لإشباعها ، وهو مقصد من مقاصد استخلاف

الإنسان على الأرض: **{هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها}**(هود،٦١) . فالحاجات هي الحافز للنشاط الاقتصادي ووسائل إشباعها متاحة في الطبيعة بصورة موارد تستلزم عمل الإنسان وسعيه لاستيلاد الطيبات. لذلك فإن المشكلة الاقتصادية في التصور الاسلامي ليست حتمية بيئية كما تقرر المالثوسية ، وليست حتمية تاريخية كما تقرر الماركسية .

وإنما المشكلة الاقتصادية في الاسلام هي مشكلة اقتصادية واجتماعية ، وأن وظيفة الدولة الإسلامية العامة في رعاية شؤون الأمة تحتم على الدولة تطبيق الاقتصاد الإسلامي القائم على الحرية الاقتصادية المقيدة بما يتفق مع مصلحة الفرد والمجتمع، من أجل معالجة المشكلة الاقتصادية .

المبحث الثاني

مشكلة الفقر في الإسلام وكيفية علاجها في عهد الإمام علي (ع)

لقد كان الامام علي (ع) يهتم برقابة حياة الناس ، ومهموماً بسعادة الانسان من خلال تحفيزه على العمل والانتاج من أجل التمتع بحياة كريمة لتطوير المجتمع الإسلامي والتقليل من الحرمان والفقر . علاوة على أن الفقر هو تدني أحوال السكان من خلال تدني المستوى التعليمي والأحوال الصحية وانخفاض مستوى المعيشة لعدم الحصول على المستوى الاستهلاك الغذائي. ويعتبر الفقر أفة خطيرة يشهدها العالم عبر العصور وهذه الظاهرة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الفرد والمجتمع .لذا فقد استندت الرقابة في فلسفة الإمام علي(عليه السلام) إلى روح الإسلام التي تعنى بشكل أساسي بإنسانية الإنسان، وصيانة كرامته، وحفظ دينه، وحماية حقوقه من الإسراف والتضييع. ونستطيع أن نتلمس ذلك كله من خلال النصوص التي وردت إلينا عن الإمام علي (ع)، وهو يوصي عامله على مصر .

بضرورة تعاهد عماله بالمراقبة، وتفقد شؤونهم، والسؤال عن أحوالهم؛ ليتضح لنا كم كان هدف الرقابة نبيلا، وكم كانت غايتها سامية جليلة، هدفها حفظ الدين والناس.ولم تكن الرقابة في نهج الإمام علي(ع) وفلسفته رقابة بشعة صارخة، أو سيفا مسلطا على رقاب العاملين، بل كانت رقابة وجهها الخشوع لله تعالى، ولباسها التقوى وترك المنكرات، وأسلوبها الرفق

بالعاملين والموظفين، وحمايتهم من أن يقعوا في شراك الفساد والانحراف. وهذا ما نلمسه في النهج الذي انتهجه الإمام علي(ع) من خلال عهده لمالك الأشتر في مراقبة العمال والولاة، فهو يوجه بضرورة وجود رقابة تشعر العمال والموظفين بأنهم جزء أصيل من نسيج الدولة والمجتمع لا يمكن تجاهله وتضييعه، والهدف من الرقابة إنّما هو صيانتهم وحمايتهم قبل كل شيء من الوقوع في الخطأ. وقد حظيت الرقابة عند الإمام علي(ع) بفلسفة خاصة ، وهدف سامٍ، ورؤية ثاقبة للأهداف الإنسانية والاقتصادية المراد تحقيقها من عملية المراقبة، واستندت أيضا إلى ذلك الإرث الحضاري الكبير من القيم الأخلاقية التي بثها البشير المصطفى(ص) في نفوس المسلمين كالصدق، والأمانة، ومكارم الأخلاق، ذلك الحصن الذي حصن به الإسلام الفرد المسلم ضد الإمراض الاجتماعية كالرشوة، والسرقة، والخداع، وأكل السحت.وعلينا أن نعلم أنّ الرقابة في فلسفة الإمام علي (ع) لم تكن رقابة طائشة، أو مُستَفِزّة، أو رقابة تجريم أو تنكيل، بل كانت رقابة تحصين ووقاية ضد الآفات الاجتماعية التي تؤدي إلى ضياع حقوق الأفراد والمجتمع، ومن ثَمَّ تؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأمة الواحدة، بعد ضعف الوازع الديني الذي هو– كما هو معلوم – من الأسباب الرئيسة للانحراف بالأمة عن مسارها الصحيح الذي أراده لها المشرع العظيم(٧) .

إن أهمية المشاكل التي يخلقها الفقر للإنسان التي تحدث في مختلف جوانبه ومنها الجانب المادي والاجتماعي والنفسي تخلق نوعاً من اليأس . لذلك فقد كان أسلوب المساواة العادلة أداة بيد الإمام (ع) يسعى من خلاله للقضاء على الفقر المدقع بجنب الثراء الفاحش في المجتمع الإسلامي،ومن هذا البعد فان "الناس غير متساوين في الضرائب إذ لا تؤخذ الضريبة إلا من الموسر دون المعوز " وإن الإمام علي (ع) هو أول من اوجد نظرية التساوي في الاستهلاك داخل المجتمع وعدم خلق الحاجة واللهث وراء السلع المادية والتفاوت الطبقي فيما تتساوى الحاجة اليه . ومن هنا فأن التطور الاقتصادي ،في نظر الإمام (ع) ، وكذلك تراكم الثروة وتحقيق الرفاه لا يكون الا من حيث تقام العدالة والمساواة اذ يقول : " **لا يكون العمران حيث يجور السلطان** "، وهذا الكلام ينقلنا إلى جانب اخر من جوانب عدالة علي بن أبي طالب وهو التساوي ببعديه القانوني والسياسي ، فأما ما يتعلق بالبعد القانوني ،

ولاسيما القضائي منه ، فقد أولاه الإمام (ع) اهمية قصوى ، كون اللجوء للقضاء العادل وخضوع الجميع لحكم القانون هو احد حقوق الإنسان التي دعا إليها الإمام واهتم بها أيما اهتمام (٨).

ويرى المشروع الإسلامي أن الوظيفة العامة للدولة الإسلامية في رعاية شؤون الأمة تحتم على الدولة أن تلتزم بالاقتصاد الإسلامي القائم على الحرية الاقتصادية المقيدة بما يتفق مع مصلحة الفرد نفسه ، ومصلحة المجتمع عبر تسليط الناس على أموالهم ، و عدم إمكان تقييد هذه السلطة إلا بما قيدها به الله جل جلاله . فيجب على الدولة الإسلامية على وفق المشروع الإسلامي مساعدة القطاع الخاص على العمل و الإنتاج، و مساعدة الأفراد على استغلال قدراتهم الذاتية، لاوعلى التعاون فيما بينهم من أجل تحسين أوضاعهم المادية، و تمكينهم من زيادة إنتاجهم، والاستمرار في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، و رفاهم المادي(٩) .

كما يوجب المشروع الإسلامي على الدولة أن تتولى المشاريع التي يعجز عنها الأفراد مثل استخراج المعادن ، و النفط و بناء السدود ، وشق الطرقات .... إلخ، أو التي لا يرغب فيها الأفراد لضعف مردودها المادي على الرغم من ضرورتها لحياة الناس ومعيشتهم. فالمشروع الإسلامي يرى أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية يتجسد في أمر واحد، هو رعاية المجتمع و أفراده لتوفير و إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع مهما كان دينه ، أو مذهبه ، أو عرقه إشباعاً كلياً ، و العمل على إشباع الحاجات الكمالية بقدر المستطاع على وفق ضوابط الشرع الحنيف (١٠).

إن الإسلام يفرق بين الفقير والمسكين، فالفقير من له مالايكفيه، والمسكين ماليس له شيء يسكن إليه. وهو يميز أيضاً بين أنواع مختلفة من الفقر، فالفقر النسبي يعني تفاوت دخول الناس، ويعترف الإسلام بهذا النوع كسنة كونية، حيث يرجع لتفاوت قدرات الأفراد، ومقدار مايبذلونه من جهد وعمل، ويقول الله جل شانه: { وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ}. (سورة الأنعام الآية رقم ١٦٥) ومعنى "خليفة" أي الذي خلف غيره، فإما أن يخلفه زمانا، وإما أن يخلفه مكانا. إن الحق سبحانه وتعالى أراد من الخلافة لاخلافة بعضنا لبعض، ولكن

يقصد بها خلافة الإنسان لربه في الأرض. وكأن من الخلافة أن لا نكون متماثلين متطابقين، بل أراد سبحانه أن نكون متكاملين في المواهب، وفى الكماليات [١١].

وقد كانالامام علي (ع) ينظر إلى الفقراء ونظائرهم بمبدأ العدالة الاقتصادية والاجتماعية حين أرسل قولته الخالدة: "فما جاع فقير إلا بما متع به غني". وقولته: "ما رأيت نعمة موفورة إلا والى جانبها حق مضيّع". وقد منع عماله وموظفيه من الإثراء غير المشروع سواء بابتزازهم لأموال الدولة، أم ارتشائهم على حساب بعض الحقوق، وما أعسر محاسبته لعماله في ذلك. رفع الضرائب عن كواهل الطبقة الضعيفة، ممن لا تملك ضرورة ما تحتاج إليه من زاد أو كساء، أو أداة عمل، ومن ذلك ما جاء في كتابه السابق: "ولا تبيعن للناس في الخراج كسوة شتاء ولا صيف، ولا دابة يعتملون عليها...". وبالطبع إن هذه الإجراءات ونظائرها لا تستأصل الفقر من أساسه وإنما تعمل على تقليصه، فهناك من لا يقوى لمرض أو شيخوخة أو صغر، ولا ينهض عمله بسد حاجته لكثرة في عياله، وربما كان فيهم من يقوى على العمل ولا يتوفر لديه مجاله. ولمثل هؤلاء شرع الإسلام مبدأ الضمان الجماعي، وكفل لهم ذلك في أيام حكمه، ففي عهده لمالك الأشتر: "... الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، من المساكين والمحتاجين، وأهل البؤسى والزمنى أرباب العاهات المزمنة فان في هذه الطبقة قانعا ومعترا سائلا ومتعرضا للعطاء بلا سؤال واحفظ الله ما ستحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسما من بيت مالك، وقسما من غلات صوافي الإسلام.. ثم يقول: وتعهد أهل اليتم وذوي الرقة في السن ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه.."وكان للإمام عدة طرق في علاجها نذكر منها طريقين مهمين [١٢] :- .

١- تهوينه من شأن الفقر واعتباره ظاهرة طبيعية لاتنقص من وزن صاحبها، وربما رفعت قدره في أخراه. وكان يضرب لهم الأمثال بعظماء من البشر كالأنبياء الفقراء فلو كان الفقر سبة لما اتصف به أنبياء الله.

٢- مشاركة إمامهم الوجدانية لهم، بمواساتهم في خشونة العيش، والتشبه بهم في لباسه، ومأكله، وما إلى ذلك من لوازم الفقر، وربما كان أعظم أثرا من سابقه قال: "ولو شئت لاهتديت الطريق، إلى مصفى هذا العسل، ولباب هذا القمح، ونسائج هذا القز. ولكن هيهات

أن يغلبني هواي، ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة – ولعل بالحجاز أو اليمامة من لاطمع له في القرص، ولاعهد له بالشبع – أو أبيت مبطانا وحولي بطون غرثى وأكباد حرّى أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داء أن تبيت ببطنة وحولك أكباد تحن إلى القد

المبحث الثالث

تطور الاقتصاد الإسلامي في عهد الإمام علي (عليه السلام)

بما إن الإسلام قد وضع برنامجا أساسيا للحياة الفردية قبل ولادة الفرد وحتى عيشه في أسرتهِ والاجتماع الأسري ٠ وقد عين الواجب حتى يدخل مرحلة التعليم ، وفي المجتمع وعلاقته مع الدول الأخرى والشعوب الأخرى ٠ وقد وضع لجميع هذه الأمور برنامجا وواجبا في الشرع المطهر ٠ فالمدرسة الإسلامية هي مدرسة تختلف عن المدارس غير التوحيدية ، وإنها تتدخل في كافة الشؤون الفردية والاجتماعية والمادية والمعنوية والثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية وتشرف عليها ولن تتخلى عن أية نقطة وان كانت بسيطة ، لها دور في (تربية الفرد والمجتمع) والتقدم المادي والمعنوي ٠ وتؤكد ضرورة إزالة العقبات والمشاكل الموجودة في سبيل التكامل الاجتماعي والفردي وبذل الجهود لأزالتها [١٣].

إن الشريعة الإسلامية هي عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في أرضه ، وحكمته الدالة على صدق رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه) ، أتم دلالة وأصدقها ، وهي نوره الذي أبصر المبصرون ، وهداه الذي به اهتدى المهتدون ، وشفاؤه الذي هو دواء كل عليل ، وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل[١٤].

كما ويوجه الإسلام البشر لحياة أفضل في مختلف المجالات ، فانه يقوم بالشيء نفس في المجال الاقتصادي ، وبالأسلوب نفسهفي تقرير قواعد رئيسة كلية ، كما في مجال الدولة٠ ويهتم الإسلام كثيرا بأخلاقيات النظام الاقتصادي ، بكل أدوار البشر فيه : المنتج ، الموزع ، المستهلك ، ولكنه لايضع التفاصيل لنظام محدود ٠ وقد أرسى القران الكريم القواعد الرئيسة الآتية [١٥] .

١- يحترم القرآن الكريم الملكية الشخصية ، وحتى في وسائل الإنتاج ، ولكن نظرياً ، تختلف هذه الملكية عن تلك الموجودة في القانون الروماني ، فالملكية المطلقة لله وحده ، وإنما للبشر حق الانتفاع ، مع واجبات اجتماعية ٠

٢- واجب على المسلم إن يعمل ليكسب معاشه من عمل مفيد ٠ ويشمل هذا كافة أنواع التجارة في الحلال مع منع الاحتكار (اكتسب الرسول الكريم صلى الله عليه وأله وسلم معاشه من التجارة في أموال خديجة) ٠

٣- يجب إن تشرف الحكومة على السوق ، تمنع الاحتكار ، وتضع القوانين لمنع الغش والاحتيال ،كما تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بفرض الضرائب المختلفة ، وتحمي الاقتصاد كله بفرض الجمارك المناسبة ٠

إذن فأن الشريعة الإسلامية التي طبقها الرسول (ص) ، ومن بعده الإمام علي عليه السلام في تطبيق الشرائع الإسلامية التي نزلت من الله سبحانه وتعالى في القران الكريم ، فقد قال الإمام علي عليه السلام عن العدالة ((لأمال أعود (أنفع) من العقل ، ولا وحدة أوحش من العجب ، ولا عقل كالتدبير ، ولا كرم كالتقوى ، ولا قرين كحسن الخلق ، ولا ميراث كالأدب ، ولا قائد كالتوفيق ، ولا تجارة كالعمل الصالح ، ولا ربح كالثواب ، ولا ورع كالوقوف عند الشبهة ، ولا زهد كالزهد في الحرام ، ولا علم كالتفكير ، ولا عبادة كأداة الفرائض ، ولا إيمان كالحياء والصبر ، ولا حسب كالتواضع ، ولا شرف كالعلم ، ولا مظاهرة أوثق من مشاورة ٠ وقال عليه السلام لانسبن الإسلام نسبة لم ينسبها احدٍ قبلي ((الإسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين ، واليقين هو التصديق ، والتصديق هو الإقرار ، والاقرارهو الأداء ، والأداء هو العمل))[١٦].

ففي حياة الإمام علي (ع) التي كانت لها دلالات للأمة والمسلمين بشكل عام فيأن يسألوه عن شؤونهم الحياتية والعقائدية والقضاية المرتبطة بالكون والأرض والسماء [١٧].

لذلك لابد من تحويل الحالة الإسلامية إلى حالة الفعل الذي يتسم بالثبات والتطور ، وضمن الصيغ العلمية والعقلية في التحليل والتخطيط والبرمجة ووضع الحلول لتشمل كل مجالات الحياة المهمة٠ فان الرؤية والبرنامج الاقتصادي الواضحين اللذين يكونان قادرين

على توظيف ثروة الأمة واستثمارها، وتعبئة طاقاتها الواسعة والكبيرة، وحل مشاكلها الاجتماعية والفردية، وتحقيق الرفاه المعيشي ، والاستقلال الاقتصادي والتوازن التجاري ، والوفرة في الإنتاج والعدالة في التوزيع [١٨] .

لذلك فان الإسلام يكفل حقوق الإنسان من خلال نظام قانوني شامل يحقق العدالة الاجتماعية ، إذ نجد إن الإسلام يضمن أهم مافيها ، ومنذ ألف وأربعمائة سنة [١٩] .

أ- حماية النفس. ب- حرية الاعتقاد والعمل ٠

ج- المساواة بين الناس وعدم التفرقة العنصرية ٠ د- حماية المال الخاص ٠

ي- حماية المال العام ٠

وللعدل في تاريخ الإسلام وحياة المسلمين دور متميز ، ولاسيما في حياة الرسول صلى الله عليه واله وسلم وحياة الأئمة عليهم السلام ، أما حكومة الإمام علي (ع) فكانت مثالاً للعدل بمفهومه القرآني٠ يرضى بالخلافة والرئاسة إلا من اجل استقرار العدل ٠ وقد تحمل من اجل ذلك مصائب وآلاما كثيرة ، وقد أصرعلى أن يعود بالمجتمع الإسلامي إلى عهد الرسول (ص)، فأكد إرجاع الأموال التي أخذت ظلما وعدواناً إلى بيت المال ، وطالب بالمساواة بين المسلمين وغير ذلك،حتى قيل انه (ع) قد (قتل في محرابه لشدة عدله) [٢٠] .

ولقد كانت السياسة المالية في عهد الإمام علي (عليه السلام) في مدة خلافته من (سنة ٣٥ هجرية إلى سنة ٤٠ هجرية) امتداداً لسياسة الرسول الأعظم (صلى الله عليه واله وسلم) الذي اعتنى بتطوير الحياة الاقتصادية ، وإنعاش الحياة العامة في جميع أنحاء البلاد، بحيث لايبقى فقير أو بائس أو محتاج ، وذلك بتوزيع ثروات الأمة توزيعا عادلاً على الجميع ومن مظاهر هذه السياسة هي [٢١] : -

- المساواة في التوزيع والعطاء فليس لأحد على أحد فضل أو امتياز ٠
- الإنفاق على تطوير الحياة الاقتصادية وإنشاء المشاريع الزراعية والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي الذي كان من أصول الاقتصاد العام في تلك العصور ٠
- عدم الاستئثار (الاستفراط) بأي شيء من أموال الدولة ٠

ونتلمس توجه الإمام علي (ع) نحو تخطيط المستقبل ومواجهة التحديات التي قد تواجه الأمة، إذ يقول (ع) :" فان من لم يحذر ما هو صائر إليه لم يقدم لنفسه ما يحرزها " . ويؤكد الامام (ع) ضرورة ادخار ما يمكن من الثروة العامة لضمان ديمومة عجلة المعيشة والتطور والعمل في المجتمع وان يكون الانفاق والادخار الشخصي والعام على قدر من المسؤولية والتخطيط الاقتصادي إذ يقول (ع): " الاقتصاد ينمي اليسير " و" الاقتصاد نصف المؤونة" و"اقتصد فيأمرك تحمد مغبة عملك"، ويدعو الإمام إلى العمل بالمشاريع ذات البعد المستقبلي حيث يقول : " شتان بين عملين ،عمل تذهب لذلته وتبقى تبعته ، وعمل تذهب مؤنته أجره . ويقول (عليه السلام) ((لا يعدم الصبور الظفر وأن طال به الزمان)) .وينبع حق الضمان الاجتماعي عند الإمام علي (ع) من نظرة الإسلام للإنسان واحترامه له ، وفلسفته للحياة وسر وجود الإنسان على هذه الارض ومهمته الأساسية التي تتمثل بالعبادة وما يتبع ذلك من أسس ووسائل تجعل الإنسان مستعداً لتجسيد الهدف الالهي والحكمة الالهية في وجوده وحياته ، لذلك فقد فرض الامام (ع) على الحكام والولاة والموظفين مساعدة المجتمع وافراده لتحقيق الاهداف الإلهية والاخذ بيده نحو الكمال والتحرر والرفاه ، ومن هذه المسؤولية تنطلق كل الاسس والقرارات التي تتخذ في جميع الأصعدة التي تصب لصالح إنجاز حق التكافل الاجتماعي[٢٢] .

المبحث الرابع

أثر النظام الاقتصادي والاجتماعي في التطور والاستقرار في عهد الإمام علي (عليه السلام)

لقد طرح الإمام علي(عليه السلام) نظاماً متكاملاً في حقل الاقتصاد لعلاج المشكلة الاقتصادية، وظاهرة الانحراف عن خط العدالة الإسلامية في التوزيع، وحدد برامج واضحة تتجاوز الأخطاء المتراكمة في مسألة توزيع المال بين الناس من خلال منهاج التسوية في العطاء. ولم يلتمس الإمام (عليه السلام) المواقف الوعظية في علاج المشكلة الاقتصادية وإقرار العدالة في المجتمع فحسب وإنما سلك إلى جانب مخاطبة الضمائر والاستفادة من رصيد الإيمان بالله فيها، سبيل استخدام الضوابط القانونية في تحقيق التوازن والعيش الرغيد،

وإنهاء دور الظلم في المجتمع ومن أجل ذلك استرد الأموال التي تدفقت على جيوب فئة من الناس من غير حق، وسلك سبيل مراقبة طرق جباية الأموال، وكيفية توزيعها على قطاعات الأمة، واستحدث نظام المراقبة ليحيط علماً بتصرفاتهم وممارساتهم ومن هنا تجد الكثير من النصوص التي يوجه فيها الإمام (عليه السلام) والياً أو جابياً للمال باتجاه الطريقة المثلى في عمله المناط به، كما نجد نصوصاً يوبخ فيها الإمام (عليه السلام) ذلك الوالي أو يستدعيه للحساب أو يعزله عن منصبه لخيانة الأمانة التي أنيطت به. وكما وضح الإمام (عليه السلام) مناهجه القويمة المجسدة لشرع الله تعالى في المال [٢٣] .

إن للإسلام تجربة مثبتة بالأدلة والوقائع مع الاقتصاد وكيفية التخطيط والبرمجة والتنفيذ ، فبرغم من سعة الدولة الإسلامية في عهد الإمام علي عليه السلام إلا أن الفقر كاد أن ينعدم تماما بين إفراد الأمة الإسلامية عموما ، ما يدل على حسن الرؤية ونجاح التخطيط الاقتصادي وتميز الخطوات التنفيذية التي قللت من الفقر إلى أدنى مستوياته ٠ فلننظر إلى الإسلام كيف جعل من الدولة الإسلامية البعيدة الآفاق ، الشاسعة الأراضي ، الكثيرة النفوس، أمة غنية كاد أن يصبح الفقر في خبر كان ، وهذا يعني أن ثمة سياسة اقتصادية متوازنة اتبعها الإمام علي صلوات الله عليه إبان حكمه حققت توازنا دقيقا بين الإنتاج والاستهلاك ، قادت إلى غياب الفقر ، وقد تم ذلك عبر سياسة اقتصادية تقوم على الدقة والتوازن والمساواة التامة وهو أمر معروف عن سياسة الإمام علي سلام الله عليه في عموم الدولة العربية آنذاك ٠ إن الإمام علي عليه السلام كان يمشي في أزقة الكوفة ، فنظر إلى رجل يستعطي الناس : فوجه الإمام السؤال إلى من حوله من الناس قائلا : ما هذا : فقالوا إنه نصراني كبر وشاخ ولم يقدر على العمل ، وليس له مال يعيش به ، فيكتنف الناس ٠ فقال الإمام عليه السلام في غضب : استعملتموه على شبابه حتى إذا كبر تركتموه ؟ ثم جعل الإمام عليه السلام لذلك النصراني من بيت مال المسلمين مرتبا خاصا يعيش به حتى يأتيه الموت [٢٤] .

وعليه فان كان المسلمون هم العاملون عملا مرضيا لله ورسوله، ومطابقا للقران وللإسلام ومؤطرا بإطار العصر ومتطلبات الحياة الجديدة ، انتصر الإسلام وساد الدنيا ، وعم الجميع رحمته وعدله[٢٥].

فالإنسان ليس لديه الوقت الكافي لجمع كل العلوم ، وهذه قضية لا تناقض فيها أبدا ، فكيف يمكن للإنسان أن يلم جيدا بفرعين علميين ؟ فقد كان الإمام علي عليه السلام قد جمع كل الفضائل ، أما إذا أردنا أن نوضح كيف يمكن للمرء أن يبلغ هذه الدرجة ، فالحقيقة إننا نعتقد إن كل هذه الفضائل ليست اكتسابية ، أي لو تصورنا إن الإمام علي (ع) قد تعلم كل هذه العلوم في المدرسة وتتلمذ على أيدي مدرسين أكفاء ، فالأمر ليس اكتسابا بهذه الصورة، ولكن أصل دواعي هذا الفضل من الله اكتسابي ، أي إن بعض الكفاءات تبرز لدى الإنسان فيفتح الله أبواب رحمته أمامه [٢٦] .

وعلى الرغم من قصر المدة التي قضاها أمير المؤمنين (عليه السلام) في قيادة الأمة اجتماعيا وسياسيا ٠ ففي الحقل الاقتصادي طرح الإمام علي (عليه السلام) نظاما متكاملا لعلاج المشكلة الاقتصادية ، وظاهرة الانحراف عن خط العدالة الإسلامية في التوزيع ، وحدد برامج واضحة تتجاوز الأخطاء المتراكمة في مسألة توزيع المال بين الناس من خلال منهاج التسوية في العطاء ٠ ولم يلتمس الإمام علي (عليه السلام) المواقف الوعظية في علاج المشكلة الاقتصادية وإقرار العدالة في المجتمع فحسب وإنما يسلك إلى جانب مخاطبة الضمائر والاستفادة من رصيد الإيمان بالله فيها ، سلك سبيل استخدام الضوابط القانونية في تحقيق التوازن والعيش الرغيد ، وإنهاء دور الظلم في المجتمع ومن اجل ذلك استرد الأموال التي تدفقت إلى جيوب فئة من الناس من غير حق ، وسلك سبيل مراقبة طرق جباية الأموال، وكيفية توزيعها على قطاعات الأمة ، كما شدد على مراقبة ولاته في الأمصار ، واستحدث نظام المراقبة والتفتيش ليحيط علما بتصرفاتهم وممارساتهم ، ومن هنا نجد الكثير من النصوص التي يوجه فيها الإمام علي (عليه السلام) والياً أو جابياً للمال باتجاه الطريقة المثلى في عمله المناط به [٢٧] .

ويمكننا أن نلاحظ توجهات الإمام (عليه السلام) في تحقيق التنمية الإنسانية في أبعادها المختلفة ، تلك التي كانت تعتمد على ثلاثة مناهج [٢٨] : -

الأول :- استنهاض الإنسان ليمارس دوره الفاعل في الحياة ، وليفجر طاقاته الكامنة ، وليتسلح بالطموح وعلو الهمة ٠

الثاني:- دعوة الناس للتعاون فيما بينهم ، والتطوع لخدمة بعضهم البعض ، والاهتمام بمناطق الضعف والحاجة في المجتمع ٠ بما نطلق عليه الان العمل الأهلي التطوعي كقوله عليه السلام ((الله الله في الأيتام ، فلا تغبوا أفواههم ، ولا يضيعوا بحضرتكم))٠

الثالث :- وضع سياسة الدولة في خدمة التنمية ٠ وهذا ما تؤكده سيرة الإمام عليه السلام مع الشعب ، وتوجيهاته للولاة والموظفين ، ومن أبرزها واشملها عهده لمالك الأشتر حين ولاه مصر٠ إذ يؤكد الإمام في فقرات هذا العهد على تطبيق العدل والمساواة بين المواطنين وحفظ حقوقهم المادية والمعنوية ، وان اختلفت أديانهم وتوجهاتهم يقول عليه السلام ((واشعر قلبك الرحمة للرعية ، والمحبة لهم ، واللطف بهم ، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم ، فأنهم صنفان :- إما أخٌ لك في الدين ، وإما نظيرٌ لك في الخلق))٠

وقال الإمام علي (عليه السلام) لجابر بن عبد الله الأنصاري :- يا جابر قوام الدين والدنيا بأربعةٍ ((عالمٍ مستعملٍ علمهُ، وجاهل لا يستنكف أن يتعلم ، وجوادٍ لا يبخل بمعروف، وفقيرٍ لايبيع آخرته بدنياه ، فإذا ضيع العالم علمه استنكف (رفض) الجاهل أن يتعلم ، وإذ بخل الغني بمعروفه باع الفقير أخرته بدنياه : يا جابر ، من كثرت نعم الله عليه كثرت حوائج الناس إليه ، فمن قام لله فيها بما يجب عرضها للدوام والبقاء ، ومن لم يقم لله فيها بما يجب عرضها للزوال والفناء)) [٢٩] .

ومن أجل أن نعرف قيمة العمل في الاقتصاد الإسلامي فلا بد أن نعرف مسؤولية العلم من خلال بعض الأحاديث العلوية :- ((من عمل بالعلم بلغ بغيته من الآخرة ومراده)) ٠

ويعني ذلك إن من يطبق العلم في أمور دنياه وشؤونه في الحياة يكون بذلك قد حقق أمنيته ومقصودة في الآخرة والمتمثلة بالفلاح ٠ وقال عليه السلام ((العمل بالعلم من تمام النعمة)) ٠ ويعني ذلك إن النعمة الكاملة والتامة هي أن يكون الإنسان عالما ويعمل بعلمه ٠

وعلى هذا الأساس يقول الإمام علي عليه السلام ((آفة العلم ترك العمل به)) ٠ وفي كلام آخر له عليه أفضل الصلاة السلام ((العلم بلا عمل كشجرة بلا ثمر)) ٠ كما حذر الإمام علي عليه السلام في كلام أخر من مغبة عدم العمل بالعلم حيث قال ((علم بلا عمل حجة الله على العبد))٠ ويعني ذلك أن عدم الأخذ بالعلم والعمل به يشكل مسؤولية على الفرد وحجة الله عليه ويضر بالعبد(٣٠) .

وقد قال أمير المؤمنين (علي) عليه السلام :٠((الركون إلى الدنيا مع ماتُعاين (أي ترى بعينك من الدنيا تقلباً وتحولاً ، لا ينقطع ولا يختص بخير ولا شرير) منها ما جهل ، والتقصير في حسن العمل إذا وثِقت بالثواب عليه غبن (الخسارة الفاحشة) والطمأنينة إلى كل أحدٍ قبل الاختيار عجز)) (٣١) ٠

وقد أكد الإمام على الرفق بالمجتمع بجميع النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والتشريعية. ومنها الضرائب الباهظة الاتاوات نظام الاكراه(٣٢).

كما تفعله النظم الفاشية والدكتاتورية التي تستعبد البشر . فالرحمة واللين والصفح من سمات الحاكم الرؤوف...يقول:د-جورج جرداق في كتابه-الامام علي صوت العدالة الإنسانية- (أيها الدهر، ليتك كنت تجمع كل ما أو تيت من قوةوأنت أيتها الطبيعة ليتك تجمعين كل قواك ومواهبك لخلق إنسان بطلعظيم. ومن ثم ليمنح الوجود مرة ثانية رجلاَ كعلي).بالطبع سايكولوجيه النفس البشرية مجبولة على حب المال، والسلطة ، لذلك يقع المحذور دوما من خلال الانجراف وراء المغريات المادية عند الحاكم أو سواه ، إلا الأنبياء والمعصومون ومن ينهج على وفق الجادة المستقيمة ويتصف بالنزاهة والاخلاص، من هنا وثيقة العهد العلوي هي محاولة تأسيسية معرفية.. وفكرية.. أخلاقية ..وروحية ..لتجنيب الحاكم الهفوات في إدارته، ... وهي وصايا بالرفق بالتجار، والاغنياء، والفقراء، وادارة الشؤون الاقتصادية بحنكة ودراية دون التفريط بأي حقوق. فالعامل الاقتصادي له الدور الاساس في تلبية حاجات الناس وإشباع رغباتهم وتوفير المواد والمستلزمات الضرورية لا دامة الحياة، وقد أكد منع الاحتكار والتلاعب بالأسعار واللهاث وراء الجشع وكان الإمام يقول : لو كان الفقر رجلا لقتلته. وما جاع فقير الا بما مُتع غني (٣٣).

لذلك فان القرآن الكريم يتحلى بحكمة إلهية في مرونته الفائقة في المجال الاقتصادي ، واكتفائه بتقرير المبادئ الرئيسة في قيمة العمل ، والتكافل ، مع أمر الأغنياء بالإنفاق ، والفقراء بالصبر والتعفف، ثم تشجيع المشاركة والتعاون والعمل الجماعي ، مع تحريم الاحتكار والغش والخداع ، والنهي عن تكديس المال وكنزه٠ فنظرا لطبيعة الحياة الاقتصادية المتغيرة ، إذ قرأنا نظريات ادم سميث ، ودافيد ريكاردو ، وتوماس مالثوس ، وكارل ماركس ، وجون ماينارد كينز، وبول أ- ساملسون ، سنكشف إننا نقرأ تاريخ الأخطاء الاقتصادية ، وليس تاريخ الاقتصاد ، مع إن كلاً منهم ادعى ، ومعه الكثيرون – إن نظريته صحيحة [٣٤].

وعليه فإن هناك اختلافاً مبدئياً في جوهر ادارة الاقتصاد بين النطام الاقتصادي الإسلامي والنظامين الاشتراكي والرأسمالي من حيث الأهداف والتطبيق ، إذ إن النظام الإسلامي يعمل على مبدأ العدالة الاقتصادية بين الفقراء والاغنياء ووجوب تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي ، بينما النظام الاشتراكي يهدف إلى الملكية العامة لدولة ، واما النظام الاقتصادي الرأسمالي فهو يهدف إلى الملكية الخاصة من غير تدخل الدولة .

الاستنتاجات:

لقد كان الإمام علي عليه السلام المعلم الأول بعد رسول الله (صلى الله عليه وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين) في ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية والدينية وغير ذلك من الأمور الحياتية ، لقد كان الإمام عليه السلام العارف بعلم الأولين والآخرين ، وقد كانت موهبة إمامنا عليه السلام موهبة اكتسبها من الله بعد أن تعلم هذه العلوم من رسولنا الكريم محمد (ص) ٠ و كان أمير المؤمنين المرشد الأول في التدبير وفي تنسيق ميادين الحياة الإنسانية في ذلك الزمان وإلى يومنا هذا ، لذلك فان الدراسة المتواضعة للباحث عن الفكر الاقتصادي عند إمام المتقين الإمام علي عليه السلام ما هو إلا شيء يسير ويتشرف ويفتخر كل من يكتب عن الأئمة الأطهار عليهم أفضل الصلاة والتسليم وعن عدالتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي كل الأمور التي تتعلق بالإنسان مسلما كان أم غير مسلم.٠

ولقد توصل الباحث من خلال البحث المتواضع أمام الشخصية العظيمة ، شخصية إمامنا علي عليه السلام إلى الاستنتاجات التالية : -

١- تطبيق الشريعة الإسلامية والمنهاج الذي انتهجه الامام علي عليه السلام المستند إلى القران الكريم والنبي محمد (صلى الله عليه واله)في اقتصاديات العالم وبالخصوص العالم الاسلامي سوف تؤدي بالنتيجة إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع في العالم ٠

٢- إن الأغلبية العظمى من الدول وخاصة الإسلامية لا تطبق المنهاج الإسلامي الاقتصادي في بلدانها لذلك نلاحظ الفقر والحرمان والأزمات وغيرها من المصاعب الاقتصادية في عالمنا ٠

٣- إن منهاج الإمام علي عليه السلام في طريقة التعامل الاقتصادي مع الفرد والمجتمع سوف يصل بالبلدان وخاصة الإسلامية إلى بر الأمان والاستقرار ٠

٤- إن شخصية الإمام علي (عليه السلام) تنبع من عدم حرمان الطبقة الفقيرة من ثروتها التي يستغلها الأغنياء ٠

٥- توصل الباحث من خلال الدراسة لو كان هناك تطبيق لمبادئ القران الكريم والرسول العظيم (ص) وإمام المتقين عليه السلام في الميادين الاقتصادية لأصبحت هذه البلدان من أغنى بلدان العالم في جميع مجالات الحياة وخاصة الاقتصادية ٠

المقترحات:

١- يجب أن يكون هناك اهتمام بالمبادئ الإسلامية الاقتصادية ، وتطبيقها عمليا في الحياة اليومية للدول الإسلامية ٠

٢- لابد أن يكون هناك الاهتمام بالمناهج القرآنية التي تتناول المجالات الاقتصادية لاسلامية٠

٣- تطبيق خطب الإمام علي عليه السلام في المجالات الاقتصادية في جميع البلدان الاسلامية٠

٤- ضرورة التعامل مع كلام الإمام علي عليه السلام بجدية وإخلاص من اجل تطبيق العدل الإلهي ٠

٥- مراعاة الفقراء من خلال تشغيلهم في المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد للدول الإسلامية من خلال تطبيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ٠

٦- نقترح أن يلتزم الحاكم بتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع على وفق القيم التي أستند إليها الامام علي (عليه السلام) .

٧- لابد للحكومات وبالخصوص الاسلامية من أن تدرس قوانين الامام علي (عليه السلام) الاجتماعية والاقتصادية .

الهوامش والمصادر :

الهوامش:

(١) عمار مجيد كاظم الوادي ، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة (1981 2006) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العراق ، ٢٠٠٩، ص ١٠ .

(٢) د.محمد عبدالحليم عمر، المنهج الاسلامي في الانتاج،جامعة الازهر، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ، ص ٤- ٦ .

(٣) د. مسلم اليوسف ، المشروع الإسلامي مشروع الامة ، نقابة المحامين،حلب ، ٢٠٠٨، ص١٣ .

(٤) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مطبعة الاعلام الاسلامي، النجف الأشرف ،١٩٨١، ص ٢٩٩ .

(٥) د . أحمد الجيوسي ، المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية المختلفة ، مجلة فلاد ليفيا ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص١٠. www.philadelphia.edu.jo

(٦) المصدر نفسه ، ص ، ص ١٢ – ١٥.

(٧) رحيم علي صباح ، عبد الحميد حمودي الشمري ، الفكر الرقابي عند الإمام علي (ع) ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد ١ ، جامعة بابل ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص ٤٢ .

(٨) د. غسان السعد ، حقوق الانسان عند الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) ، رؤية علمية ، الطبعة الثانية ، العراق، ٢٠٠٨ ، ص ٩٢.

(٩) د. مسلم اليوسف ، المشروع الاسلامي مشروع الامة ، المصدر السابق ، ص ،ص ٢٠- ٢٢ .

(١٠) المصدر السابق ، ص ٢٢.
(١١) د. صفية عشلي ، البطالة والفقر في الإسلام بين العلاج والحلول ، الجزائر ، ٢٠١٢ ،ص٦.
(١٢) محمد تقي الحكيم ، الإمام علي عليه السلام بين حقوق الإنسان وواجباته.
http://www.almaaref.org
(١٣) المؤتمر الدولي السابع عشر للوحدة الإسلامية ، عنوان المؤتمر (الصحوة الإسلامية ، أفاقها المستقبلية وترشيدها) (مجموعة مقالات) ، أعداد المعا ونية الثقافية للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، ايران ،٢٠٠٥، ، ص ١٢٤ ٠
(١٤) محمد عبد الغفار الشريف ، التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية ، إدارة البحوث الدراسات – طبعة خاصة باللجنة الاستشارية العليا ، الكويت ، ١٩٩٦ ، ص ٦٤ ٠
(١٥) مراد هوفمان،الإسلام كبديل،تعريب عادل المعلم،دار الشروق،عمان ،١٩٩٧،ص٩٣ ٠
(١٦) نهج البلاغة ، رقم الخطبة ، ١٠٨ – ١٢٠ ، شرح الشيخ محمد عبده ، الناشر مؤسسة التاريخ العربي ، لبنان ، ص ، ص ٦٢٥– ٦٢٧ ٠
(١٧) محمد باقر الحكيم ، الوحدة الإسلامية ، الطبعة الثانية ، الناشر مركز يافا للأبحاث ، مصر، ٢٠٠١ ص ١٣٩ ٠
(١٨)– المصدر نفسه ، ص٢٨ ٠
(١٩)– مراد هوفمان ، المصدر السابق ، ص١٢٢ ٠
(٢٠)– علي ألمحسني ، دور العدالة في التنمية الاقتصادية (مقارنة بين الإسلام والغرب)
http\ www. Alwihdah . com .
(٢١)– إصلاحات الإمام علي (عليه السلام) السياسية والإدارية ، مركز أل البيت العالمي للمعلومات.
http\ www. Haydarya . com .
(٢٢)–د.غسان السعد ، مركز الابحاث العقائدية . http/ www.aqaed.com .
(٢٣)– شبكة حضرموت العربية ، ملتقى حضرموت للحوار العربي ، صورة من الفكر السياسي والاجتماعي للإمام علي (عليه السلام) http /www. Hdrmut.net
(٢٤) قبسات من فكر المرجع الشيرازي ، النظام الاقتصادي وأثره الكبير في الاستقرار والتطور
http\ www. S- alshirazi.com.
(٢٥) نصيب المسلمين من العولمة، http\ www. Alshirazi . com .
(٢٦) علي اكبر هاشمي رفسنجاني، خطبة الجمعة بعنوان (العدالة الاجتماعية في الإسلام (التمييز العنصري،ترجمة عبدالكريم محمود،مطبعة الإعلام الإسلامي،الطبعة الأولى،ايران،١٩٩٤،ص٢٣٠ ٠

(٢٧) صورة من الفكر السياسي ، الاجتماعي للأمام علي (عليه السلام)
http\ www. Hdrmat . net .

(٢٨) حسن الصفار ، التنمية الإنسانية في عهد الإمام علي (عليه السلام) .
http\ www. Haydarya. Com.

(٢٩) نهج البلاغة – رقم الخطبة ٣٦٥ ، مصدر سابق ،ص٦٨٢ ٠

(٣٠) محمد باقر الحكيم ، مصدر سابق ، ص١٢٤

(٣١) نهج البلاغة – رقم الخطبة، ٣٧٤، مصدر سابق ، ص٦٨٦ .

(٣٢) صباح محسن كاظم ، الراعي والرعية والحاكم والمحكوم في عهد الامام علي عليه السلام، المثقف. http// www. almothaqaf. Com .

(٣٣) المصدر السابق .

(٣٤) مراد هو فمان ، مصدر سابق ، ص٩٤ .

المصادر

أ–القران الكريم

١– سورة الزمر ، أية رقم (٣٦) .
٢– سورة أبراهيم ، أية رقم (٣٤) .
٣– سورة لقمان ، أية رقم (٢٠) .
٤– سورة فصلت ، أية رقم (١٠) .
٥– سورة الذاريات ، أية رقم (٢٢) .
٦– سورة الانعام ، أية رقم (١٥١ – ١٦٥) .
٧– سورة الإسراء ، أية رقم (٣١) .
٨– سورة التكوير ، أية رقم (٨) .
٩– سورة هود، أية رقم (٦١) .

ب – نهج البلاغة

١٠– نهج البلاغة ، شرح محمد عبده ، رقم الخطبة (١٠٨ – ١٢٠) ، الناشر مؤسسة التاريخ العربي،بيروت، لبنان .
١١– نهج البلاغة ، رقم الخطبة (٣٦٥) .
١٢– نهج البلاغة ، رقم الخطبة (٣٧٤) .

ج – الكتب

١٣– لجيوسي ، د. أحمد ، المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية المختلفة ، جامعة فلاد ليفيا ، بدون سنة طبع .

١٤– الحكيم ، أية الله السيد محمد باقر ، الوحدة الإسلامية ، الناشر مركز يافا للأبحاث ، الطبعة الثانية،مصر ،١٤٢١ ، ٢٠٠١ م .

١٥– السعد ، د . غسان ، حقوق الانسان عند الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) ، رؤية علمية ، الطبعة الثانية ، العراق ، ٢٠٠٨ .

١٦– الشهيد، محمد باقر الصدر(قدس سره)،اقتصادنا ،النجف الأشرف، بدون سنة طبع .

١٧–الشريف ، د٠ محمد عبد الغفار ، التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية ، إدارة البحوث والدراسات – طبعة خاصة باللجنة الاستشارية العليا ، الكويت ، ١٩٩٦ .

١٨– اليوسف ، د . مسلم ، المشروع الإسلامي مشروع الامة ، سورية ، بدون سنة طبع .

١٩– عشلي، د. صفية ، البطالة والفقر في الإسلام بين العلاج والحلول، الجزائر ، ٢٠١٢ .

٢٠– عمر ، د. محمد عبد الحليم ، المنهج الاسلامي في الانتاج ، ١٩٩٨ .

٢١– هوفمان ، د٠ مراد، الإسلام كبديل ، تعريب عادل المعلم ، دار الشروق ، ١٩٩٧ .

د – الرسائل الجامعية

٢٢– الوادي،عمار مجيد كاظم،آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة (2006–1981)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية، العراق ، ٢٠٠٩ .

و – المجلات والدوريات

٢٣– صباح ، رحيم علي ، الشمري ، عبد الحميد حمودي ، الفكر الرقابي عند الامام علي(عليه السلام)،مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد ٢٢، العدد ١، العراق ، ٢٠١٤.

٢٤– رفسنجاني،(علي اكبر هاشمي) ، حجة الإسلام والمسلمين، خطبة الجمعة بعنوان(العدالة الاجتماعية في الإسلام) التمييز العنصري ، ترجمة عبد الكريم محمود ، مطبعة الإعلام الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ايران ، ١٩٩٤ .

٢٥–المؤتمر الدولي السابع عشر للوحدة الإسلامية،الصحوة الإسلامية،أفاقها المستقبلية وترشيدها (مجموعة مقالات)، أعداد المعا ونية الثقافية للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ايران،٢٠٠٥ .

ي – الانترنيت

٢٦- الحكيم، السيد محمد تقي، الإمام علي عليه السلام بين حقوق الإنسان وواجباته ، منشور على الموقع الالكتروني لشبكة المعارف الاسلامية. http://www.almaaref.org

٢٧- ألمحسني ،علي، دور العدالة في التنمية الاقتصادية (مقارنة بين الإسلام والغرب) منشور على الموقع الالكتروني http\ www. Alwihdah . com.

٢٨- السعد،د.غسان،مركز الابحاث العقائدية منشور على الموقع الالكتروني.

http//www.aqaed.com

٢٩- كاظم ، صباح محسن، الراعي والرعية والحاكم والمحكوم في عهد الامام علي عليه السلام، منشور على الموقع الالكتروني المثقف. http/ almothaqaf. Com .

٣٠- الصفار ، الشيخ حسن ، التنمية الإنسانية في عهد الإمام علي (عليه السلام) منشور على الموقع الالكتروني http\ www. Haydarya. Com ٠

٣١- صورة من الفكر السياسي ، الاجتماعي للأمام علي (عليه السلام) منشور على الموقع الالكتروني http\ www. Hdrmat . net .

٣٢- نصيب المسلمين من العولمة، منشور على الموقع الالكتروني

http//www.Alshirazi . com.

(٣٣)- شبكة حضرموت العربية ، ملتقى حضرموت للحوار العربي ، صور من الفكر والاجتماعي للإمام علي (عليه السلام) منشور على الموقع الالكتروني .

http// www.Hdrmut .net

(٣٤)- قبسات من فكر المرجع الشيرازي ، النظام الاقتصادي وأثره الكبير على الاستقرار والتطور ، منشور على الموقع الالكتروني http// www.S- alshirazi. Com .

(٣٥)- إصلاحات الإمام علي (عليه السلام) السياسية والإدارية ، مركز أل البيت العالمي للمعلومات ، منشور على الموقع الالكتروني http\ www. Haydarya . com .